A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/44/746/Add.11
4 January 1990
ARABIC
ORIGINAL : SPANISH

الدورة الرابعة والاربعون
البند ٨٣ من جدول الاعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

تقرير اللجنة الثانية (الجزء الثاني عشر)*

المقررة : الآنسة مارثا دوبنياس دي ويست (إكوادور)

أولا - مقدمة

١ - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٨٣ (انظر A/44/746 ، الفقرة ٣) . وتم النظر في الإجراء الواجب اتخاذه بشأن البند في الجلسات ٤٤ و ٤٦ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ المعقودة في ٢٤ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر و ١١ و ١٥ و ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ . ويرد سرد لنظر اللجنة في البند في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.2/44/SR.44 و SR.46 و SR.49 و SR.50 و SR.51) .

ثانيا - النظر في المقترحات

ألف - مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.2/44/L.4

٢ - قررت الجمعية العامة ، بموجب مقررها ٤٤٣/٤٣ المؤرخ في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، بناء على توصية اللجنة الثانية ، أن ترجئ إلى دورتها الرابعة والاربعين النظر في مشروع القرار المعنون "المؤتمر الدولي المعني بالتدابير النقدية والمالية لأغراض التنمية" (انظر A/C.2/44/L.4) .

* سيصدر تقرير اللجنة عن هذا البند في ١٢ جزءا (انظر أيضا A/44/746 و Add.1-10) .

٣ - وفي الجلسة ٥١ المعقودة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ، قررت اللجنة في أعقاب بيان أدلى به نائب رئيس اللجنة السيد بادام أوتشيرين دولجينتسيرين (منغوليا) ، أن توصي الجمعية العامة بأن ترجئ النظر في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.2/44/L.4 ، بصيغته المعدلة شفويا ، إلى دورتها الخامسة والأربعين (انظر الفقرة ٢٣ ، مشروع المقرر الأول) .

٤ - وفيما يلي مشروع القرار بصيغته المصوبة :

"إن الجمعية العامة ،

"إذ تسلم بالحاجة إلى نظام نقدي ومالي ملائم يدعم تنمية الاقتصاد العالمي تنمية متوازنة وعادلة ،

"وإذ تسلم أيضا بالحاجة إلى أن يلبي النظام النقدي والمالي الدولي الاحتياجات التي تنفرد بها تنمية البلدان النامية ،

"وإذ تشدد على أن العيوب والنقائص الهيكلية في النظام النقدي والمالي القائم تتطلب استعراضه وإصلاحه بشكل شامل ليكون قادرا على تلبية احتياجات ثمانينات هذا القرن وما بعدها ،

"وإذ تلاحظ الاعتراف المتزايد بالحاجة إلى عقد مؤتمر دولي معني بالتدابير النقدية والمالية لأغراض التنمية ،

"وإذ تضع في اعتبارها ما صدر عن المؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، المعقود في هراري في الفترة من ١ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ [(١)] ، والاجتماع الوزاري السادس لمجموعة الـ ٧٧ ، المعقود في هافانا في نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، من اقتراحات تدعو إلى عقد مؤتمر دولي معني بالتدابير النقدية والمالية لأغراض التنمية ، والمقترحات التي قدمتها بلدان أخرى بشأن هذا الموضوع ،

---

(١) انظر A/41/697-S/18392 ، المرفق .

"١ - تطلب إلى الأمين العام إجراء مشاورات ، على مستوى رفيع مناسب ، حول صلاحيات مؤتمر دولي معني بالتدابير النقدية والمالية لأغراض التنمية ؛ وشكله وإطاره الزمني ، بغية دعوة لجنة حكومية دولية إلى الانعقاد للشروع في العملية التحضيرية بحلول نيسان/ابريل ١٩٩١ ؛

"٢ - تطلب إلى الأمين العام توفير الوثائق اللازمة للهيئة التحضيرية ، وذلك بالتشاور مع جميع الأجهزة والمؤسسات والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة ، ومع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة ؛

"٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا أوليا عن العملية التحضيرية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩١ ، وأن يقدم تقريرا لاحقا عن ذلك الموضوع إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين" .

باء - مشروعا القرارين A/C.2/44/L.48 و L.84

٥ - في الجلسة ٤٤ المعقودة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ، قدم ممثل ماليزيا ، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ ، مشروع قرار (A/C.2/44/L.48) معنونا "التعاون الدولي للقضاء على الفقر في البلدان النامية" نصه كما يلي :

"إن الجمعية العامة ،

"إذ تشير الى قراريها ٣٢٠١ (دإ - ٦) و ٣٢٠٢ (دإ - ٦) المؤرخين في ١ أيار/ مايو ١٩٧٤ واللذين يتضمنان الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، والى قرارها ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والذي يتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وقرارها ٣٣٦٢ (دإ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

"وإذ تشير أيضا الى قرارها ١٩٥/٤٣ المؤرخ في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، وقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٤٧/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٧ أيار/مايو

١٩٨٨ ، وقرار لجنة حقوق الإنسان ١٠/١٩٨٩ المؤرخ في ٢ آذار/مـــارس ١٩٨٩ (٢) بشأن الفقر المدقع ،

"وإذ تدرك عدم كفاية الاهتمام الخارجي الذي يولى للظاهرة الإنسانيـــة المتعلقة بالفقر المدقع في البلدان النامية ، وهي ظاهرة لا تطالها في كثيـــر من الأحيان الإجراءات الدولية والحكومية الدولية والتحليلات الإحصائيـــة الراهنة ،

"وإذ تدرك أيضا أن الفقر ، مع أنه ليس ظاهرة إنسانية جديدة ، قـــد زاد بصورة حادة بلغت أبعادا مثيرة للانزعاج في البلدان النامية ، مما يشكـــل تهديدا خطيرا لذات النسيج الاجتماعي - السياسي لهذه البلدان ، ويقوّض السلـــم والوئام فيها ،

"وإذ يساورها بالغ القلق لأن أكثر من بليون نسمة في أنحاء العالـــم ، معظمهم في البلدان النامية ، لا يزالون يعيشون في ظروف من الفقر المدقـــع والبؤس ، حيث يشكّل الجوع وسوء التغذية والمرض والأمية والموت جزءا لا يتجـــزأ من حياتهم ،

"وإذ يساورها بالغ القلق أيضا إزاء حالات الانخفاض الشديد فـــي المستويات المعيشية ، ومستويات الدخول والعمالة ، والمستويات الصحيـــة والتغذوية والتعليمية ، مما أدّى الى تفاقم انتشار الفقر على نطاق واسع فـــي المناطق الحضرية والريفية على السواء في معظم البلدان النامية ،

"وإذ تلاحظ أن القضاء على الفقر في البلدان النامية يمثل واحدا مـــن أهم أهداف التنمية ويعد مسؤولية مشتركة تقع على عاتق البلدان الناميـــة والمتقدمة النمو على السواء ، ويتطلب اتخاذ إجراءات على الصعيدين الوطنـــي والدولي ،

---

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، ١٩٨٩ ، الملحق رقم ٢ (E/1989/20) ، الفصل الثاني ، الفرع ألف .

"وإذ تلاحظ أيضا أن القضاء على الفقر ، باعتباره هدفا وطنيا ، يحظى بالأولوية العليا في الجهود الإنمائية الوطنية التي تبذلها البلدان النامية ، وأنه يلزم وضع برامج محددة لحل هذه المشكلة ،

"وإذ تدرك أن الحالة الاقتصادية الصعبة في البلدان النامية ، والتي تزيد من تفاقمها البيئة الاقتصادية الدولية المعاكسة ، قد أعاقت عملية التنمية في تلك البلدان وحدّت من قدرتها على الاضطلاع ببرامج اجتماعية واقتصادية من أجل القضاء على الفقر ،

"وإذ تدرك أيضا أنه مما يزيد من صعوبة القضاء على الفقر مجموعة من العوامل في البيئة الاقتصادية الدولية تعيق النمو والتنمية في البلدان النامية : ومنها ، تدهور معدلات التبادل التجاري ، وتضاعف النزعة الحمائية ، وحدوث انخفاض حاد في تدفق الموارد ، وارتفاع الأسعار الحقيقية للفائدة ، وانخفاض أسعار السلع الأساسية ، والعبء الثقيل الذي تمثله الديون الخارجية ،

"وإذ تؤكد أن لبرامج التكيف الهيكلي التي لا تأخذ في الاعتبار الاحتياجات والظروف التي تنفرد بها البلدان النامية تكاليف سياسية واجتماعية باهظة ، مما أسهم في تفاقم الفقر في البلدان النامية وحدّ من قدرتها على بلوغ أهدافها الاجتماعية ـ الاقتصادية ،

"وإذ تؤكد أيضا أن هناك صلة قوية ، في البلدان النامية ، بين الفقر ، والتنمية ، والبيئة ، مما يتطلب اتخاذ إجراءات متضافرة ، على جميع المستويات ، لضمان التوصل الى حلول شاملة وفعالة بهدف القضاء على الفقر ،

"وإذ تشدد على أن العدد الهائل من الناس الذين يعيشون في فقر في البلدان النامية يشكل ، في حد ذاته ، تحديا للمجتمع الدولي ، وفي الوقت ذاته أحد الموارد المحتملة التي يمكن ، عن طريق اتباع نهج ابتكارية جديدة للقضاء على الفقر في البلدان النامية ، أن تصبح قوة دافعة للنمو والتنمية في تلك البلدان ،

"١ - "تحيط علما بتقرير الأمين العام عن التعاون الدولي للقضاء على الفقر في البلدان النامية[٣] ؛

"٢ - "تسلّم بأن وجود بيئة اقتصادية دولية داعمة ، مقرونة بنهج إنمائي موجّه نحو النمو ، أمر حاسم لنجاح الجهود التي تبذلها البلدان النامية في معالجتها لمشكلة القضاء على الفقر ؛

"٣ - "تطلب الى المجتمع الدولي أن يعمل ، على سبيل الأولوية ، على وضع برامج عملية المنحى ، ذات نهج قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل ، من أجل القضاء على الفقر ؛

"٤ - تدعو المجتمع الدولي الى اعتماد تدابير محددة بهدف زيادة التدفقات المالية الى البلدان النامية ، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية ، لدعم تلك البلدان في جهودها من أجل القضاء على الفقر ؛

"٥ - تطلب الى الأمين العام أن يشرع في اتخاذ وتنسيق الإجراءات العاجلة الملائمة للقيام ، بالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والهيئات الأخرى المتعددة الأطراف ، بوضع برامج عملية المنحى للتعاون التقني من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية ، وتنفيذ هذه البرامج من جانب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، وفقا لسياسات تلك البلدان وأولوياتها واستراتيجياتها ؛

"٦ - تدعو الحكومات الى أن تدرج في عملية التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، في عام ١٩٩٢ ، وفي المؤتمر ذاته ، القضية الحيوية المتعلقة بالقضاء على الفقر ، ودمجها بالقضايا البيئية ذات الصلة ، بغية تعزيز التعاون الدولي بشأن البيئة والتنمية ؛

"٧ - تطلب الى لجنة التخطيط الإنمائي ، آخذة في الاعتبار أن مسألة القضاء على الفقر قد أدرجت بوصفها أحد الجوانب ذات الأولوية في التنمية في المخطط الموصى به لإعداد الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد

---

(٣) A/44/467 .

الامم المتحدة الإنمائي الرابع (٤) ، أن تقدم الى اللجنة الجامعة المخصصة لإعداد الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع ، التي ستنعقد في الفترة من ٤ الى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، مقترحات محددة بشأن الإجراءات الدولية والحكومية الدولية من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية ؛

"٨ - تطلب الى الامين العام أن يقدم ، بمساعدة اللجان الإقليمية ، إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين تقريرا شاملا يتضمن ، في جملة أمور ، ما يلي :

"(أ) تحليل للتأثير المتنوع الذي تحدثه البيئة الاقتصادية الدولية المعاكسة على اشتداد الفقر في البلدان النامية ؛

"(ب) موجز لخبرة البلدان النامية فيما يتعلق بالقضاء على الفقر ؛

"(ج) توصيات محددة باتخاذ تدابير دولية فعالة على صعيد السياسة العامة من أجل القضاء على الفقر بصورة عاجلة ودائمة ، وفقا لهذا القرار ؛

"٩ - تطلب الى الامين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين ، عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار ؛

"١٠ - تقرر أن تدرج في جدول الاعمال المؤقت لدورتها الخامسة والاربعين بندا بعنوان 'التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية'" .

٦ - وفيما بعد جرى تعميم بيان للامين العام عن الآثار المترتبة على مشروع القرار في الميزانية البرنامجية ، مقدم وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة ، في الوثيقة A/C.2/44/L.83 .

---

(٤) انظر A/C.2/44/L.11 ، المرفق .

٧ - وفي الجلسة ٥٠ المعقودة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ، عرض نائب رئيس اللجنة ، السيد بادام أوتيشيرين دولجينتسيرين (منغوليا) ، مشروع قرار (A/C.2/44/L.84) ، مقدما على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/44/L.48 .

٨ - وأبلغت اللجنة أن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية المشروحة في الوثيقة A/C.2/44/L.83 لا تنطبق على مشروع القرار A/C.2/44/L.84 .

٩ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة ، بدون تصويت ، مشروع القرار A/C.2/44/L.84 (انظر الفقرة ٢٢ ، مشروع القرار الأول) .

١٠ - وقبل اعتماد مشروع القرار ، أدلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ببيان ؛ وبعد اعتماد مشروع القرار أدلى ببيان كل من ممثل النرويج (متحدثا أيضا بالنيابة عن ايسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا) وممثل كولومبيا .

١١ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/44/L.84 ، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/44/L.48 بسحبه .

جيم - مشروع القرار A/C.2/44/L.57

١٢ - في الجلسة ٤٦ المعقودة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ، قدم ممثل ماليزيا باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ ، مشروع قرار (A/C.2/44/L.57) معنونا "تنمية الموارد البشرية لأغراض التنمية ، وقام بتنقيحه شفويا . وفيما يلي نص مشروع القرار بصيغته المنقحة :

"إن الجمعية العامة ،

"إذ تشير الى قرارها ٢١٣/٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ بشأن دور العاملين الوطنيين المؤهلين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية ،

"وإذ تحيط علما بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧٣/١٩٨٦ المؤرخ في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، و ٨١/١٩٨٧ المؤرخ في ٨ تموز/يوليه ١٩٨٧ و ١٢٠/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ بشأن تنمية الموارد البشرية ،

"وإذ تؤكد أن الانسان هو محور كل المساعي ،

"وإذ تدرك أن تنمية الموارد البشرية مفهوم واسع يضم عناصر جمّة ويتطلب استراتيجيات وسياسات وخططا وبرامج متكاملة ومنسقة لكفالة تنمية كامل إمكانات البشر ،

"وإذ تشدد على أن التعليم وتحصيل المهارات ورفع مستواها ، وكذلك مواصلة التدريب التقني ، ترتبط ارتباطا وثيقا لا تنفصم عراه بالنمو الاقتصادي والتنمية المستمرة للبلدان النامية ،

"وإذ تؤكد أهمية التعاون الدولي في مجال دعم وتعزيز تنمية الموارد البشرية في البلدان النامية ، وتشدد أيضا ، في هذا السياق ، على الدور القيّم الذي يمكن للتعاون التقني ، ولا سيما التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، أن يقوم به ،

"وإذ يساورها بالغ القلق لأن الأزمة الاقتصادية التي واجهتها البلدان النامية في الثمانينات ، وتدابير التكيف الناتجة عن ذلك ، قد أدت الى اجراء تخفيضات كبيرة في الانفاق الوطني في قطاعات حاسمة بالنسبة لتنمية الموارد البشرية ، كان لها آثار خطيرة على تواصل النمو والتنمية ،

"١ - ترحب بإعلان الخرطوم : نحو نهج للانعاش الاجتماعي - الاقتصادي والتنمية في افريقيا محوره الانسان(٥) ، وخطة عمل جاكارتا بشأن تنمية الموارد البشرية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ(٦) ، والإطار الافريقي البديل لبرامج التكيف الهيكلي من أجل الانتعاش

---

(٥) A/43/430 ، المرفق الاول .

(٦) قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ٢٧٤ (د - ٤٤) ، المؤرخ في ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٨٨ (الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٨ ، الملحق رقم ١١ (E/1988/35) ، الفصل الرابع) .

والتحول في الميدان الاجتماعي - الاقتصادي[٧] ، واعلان غراندي آنسي لاتحاد منطقة البحر الكاريبي ؛

"٢ - تشدد على أن الجهود المبذولة لتنمية الموارد البشرية ينبغي أن تهدف إلى تحقيق الفعالية القصوى لجميع وسائل التنمية الشاملة للبشر ، وخاصة أولئك الذين يعيشون في فقر وغيرهم من الفئات الضعيفة ، حتى يتمكنوا ، بصورة فردية وجماعية ، من تحسين مستوى معيشتهم ؛

"٣ - تشدد أيضا على أن السعي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المتواصلة للبلدان النامية ، ينبغي أن يتم في اطار هذا الهدف ، وأن تنمية الموارد البشرية ، في حد ذاتها ، هي وسيلة محددة لتحقيق أهداف اقتصادية بعينها ؛

"٤ - تشدد كذلك على ضرورة مواصلة تعزيز وتوسيع قاعدة الموارد البشرية للبلدان النامية حتى تتمكن من مواجهة تحديات التنمية والتغيرات التكنولوجية المتسارعة من أجل تحقيق التنمية المتواصلة ؛

"٥ - تؤكد الحاجة الى وضع استراتيجيات لتنمية الموارد البشرية موجهة نحو الطلب ، وتركز على تعبئة الموارد البشرية ، حتى يتم وضع برامج لإيجاد طلب في صفوف الناس على رفع مستوى مواردهم البشرية الخاصة ، وأن الانتباه يجب أن يوجه إلى ما يحد من هذا الطلب من قيود تعمل ضد أضعف الفئات ؛

"٦ - تؤكد أيضا الاهمية البالغة لتنمية الموارد البشرية على جميع المستويات ، وتعزيز القدرة العلمية والتكنولوجية للبلدان النامية بغية التغلب على التحديات الاقتصادية الراهنة ، والاستفادة من الفرص التي تتاح في الاقتصاد العالمي ؛

"٧ - تؤكد من جديد أن تعليم العاملين الوطنيين وتدريبهم يمثلان جزءا هاما وأساسيا في عملية تنمية الموارد البشرية ، وتؤكد ضرورة زيادة تدفق الموارد الى البلدان النامية للقيام بهذه الانشطة ؛

---

(٧) A/44/315 ، المرفق .

"٨ - تؤكد أن القطاع العام عنصر أساسي في نمو البلدان النامية وتنميتها ، ومن ثم ينبغي عند العمل على جعله أكثر فعالية ، كفالة ألا يترتب على ذلك آثار معاكسة في مستويات التنمية عموما ؛

"٩ - تؤكد أيضا أن السياسات والخطط والبرامج المتعلقة بتنمية الموارد البشرية في البلدان النامية ينبغي أن تركز على جملة أمور منها توليد فرص العمالة في جميع القطاعات ، بما في ذلك الأعمال الحرة وتنظيم المشاريع ؛

"١٠ - تؤكد كذلك الحاجة الى تكثيف الجهود الرامية الى تهيئة الفرص للشباب ، والنساء ، والفقراء للمشاركة في عملية التنمية ، سواء بوصفهم مستفيدين أو مشاركين في عملية التنمية ؛

"١١ - تشدد على أهمية تنمية الموارد البشرية في تعزيز بناء القدرات المحلية للبلدان النامية في ميداني العلم والتكنولوجيا ؛

"١٢ - تشدد أيضا على ما للمواطنين المؤهلين من أهمية حيوية في تعزيز بناء القدرات في البلدان النامية ، وتطلب ، في هذا السياق ، الى المجتمع الدولي أن يوجه الاهتمام اللازم الى المشكلة الخطيرة المتمثلة في نزوح الادمغة من البلدان النامية ؛

"١٣ - توافق على تصميم وصياغة برامج للتكيف الهيكلي تحظى بدعم دولي بغية احداث أثر ايجابي على تنمية الموارد البشرية في البلدان النامية ؛

"١٤ - تطلب الى المجتمع الدولي ، بما في ذلك المؤسسات المالية والانمائية المتعددة الأطراف ، دعم ما تبذله البلدان النامية من جهود لتنمية الموارد البشرية ، وفقا لأولوياتها وخططها الوطنية ، وذلك من خلال جملة أنشطة منها ، وحسب الاقتضاء ، الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة ؛

"١٥ - تدعو اللجنة الجامعة المخصصة لاعداد الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع الى أخذ هذا القرار في الاعتبار لدى صياغة الاستراتيجية الجديدة ؛

"١٦ - تطلب الى الامين العام إعداد تقرير عن تنمية الموارد البشرية لتقديمه الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين يتضمن تقييما للآثار السلبية المترتبة على الازمة الاقتصادية الراهنة التي تواجهها البلدان النامية فيما تبذله من جهود لتنمية الموارد البشرية ، علاوة على الطرق والوسائل الكفيلة بزيادة الدعم المقدم من المجتمع الدولي ، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو ، لتنمية الموارد البشرية في البلدان النامية ؛

"١٧ - تدعو الحكومات الى تقديم معلومات الى الامين العام عن خبرتها في مجال تنمية الموارد البشرية كيما يضمّنها تقريره" .

١٣ - وفي الجلسة ذاتها ، أدلى أمين اللجنة ببيان بشأن نقطة إيضاح إجرائي .

١٤ - وأدلى ممثل الفلبين ببيان .

١٥ - وفي الجلسة ٤٩ المعقودة في ١١ كانون الاول/ديسمبر ، عرض نائب رئيس اللجنة ، السيد بادام أوتيشيرين دولجينتسيرين (منغوليا) مشروع قرار (A/C.2/44/L.78) مقدما على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/44/L.57 ، وقام بتنقيحه شفويا .

١٦ - وأعلن ممثلا فرنسا والجمهورية الديمقراطية الالمانية أنهما كانا يودان الاشتراك في تقديم مشروع القرار المقدم من نائب رئيس اللجنة (A/C.2/44/L.78) لو كان ذلك ممكنا من الناحية التقنية .

١٧ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة ، بتوافق الآراء ، مشروع القرار A/C.2/44/L.78 ، بصيغته المنقحة شفويا (انظر الفقرة ٢٢ . مشروع القرار الثاني) .

١٨ - وبعد اعتماد مشروع القرار ، أدلى ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية ببيان أعلن فيه سحب مشروع القرار A/C.2/44/L.13 ، الذي كان وفده قد قدمه في إطار البند ١٢ من جدول الاعمال (انظر A/44/832/Add.1 ، الفقرة ٨) .

١٩ - وأدلى ممثل ماليزيا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧) ببيان أيضا .

٢٠ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/44/L.78 ، قامت الدول المشتركة في تقديم مشروع القرار A/C.2/44/L.57 بسحبه .

٢١ - وفي الجلسة ٥١ المعقودة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ، قررت اللجنة ، بناء على اقتراح من الرئيس ، أن توصي الجمعية العامة بأن تحيط علما بتقرير الأمين العام عن قضايا النقد الدولية الراهنة (A/44/631) (انظر الفقرة ٢٣ ، مشروع المقرر الثاني) .

ثالثا - توصيات اللجنة الثانية

٢٢ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروعي القرارين التاليين :

مشروع القرار الأول

التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير الى قراريها ٣٢٠١ (دإ - ٦) و ٣٢٠٢ (دإ - ٦) المؤرخين في ١ أيار/ مايو ١٩٧٤ واللذين يتضمنان الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، والى قرارها ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والذي يتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وقرارها ٣٣٦٢ (دإ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

وإذ تشير أيضا الى قرارها ١٩٥/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٧/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٨ ، وقرار لجنة حقوق الإنسان ١٠/١٩٨٩ المؤرخ في ٣ آذار/مارس ١٩٨٩ بشأن الفقر المدقع ،

وإذ تدرك عدم كفاية الاهتمام الذي يولى للظاهرة الإنسانية المتعلقة بالفقر المدقع في البلدان النامية ، وهي ظاهرة لا تطالها في كثير من الأحيان الإجراءات الدولية والحكومية الدولية والتحليل الإحصائي الراهن ،

وإذ تدرك أيضا أن الفقر ، مع أنه ليس ظاهرة إنسانية جديدة ، قد زاد بصورة حادة بلغت أبعادا مثيرة للانزعاج في البلدان النامية ، مما يشكل تهديدا لذات النسيج الاجتماعي - السياسي لهذه البلدان ، ويقوّض السلم والوئام فيها ،

وإذ يساورها بالغ القلق لأن أكثر من بليون نسمة في أنحاء العالم ، معظمهم في البلدان النامية ، لا يزالون يعيشون في ظروف من الفقر المدقع والبؤس ، حيث يشكّل الجوع وسوء التغذية والمرض والأمية والموت المبكر جزءا لا يتجزأ من حياتهم ،

وإذ يساورها بالغ القلق أيضا إزاء حالات الانخفاض الشديد في مستويات المعيشة ، ومستويات الدخول والعمالة ، والمستويات الصحية والتغذوية والتعليمية ، مما أدّى الى تفاقم انتشار الفقر على نطاق واسع في المناطق الحضرية والريفية على السواء في معظم البلدان النامية ،

وإذ تلاحظ أن القضاء على الفقر في البلدان النامية يمثل واحدا من أهم الأهداف الإنمائية التي تتشاركها البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء ، ويتطلب اتخاذ إجراءات على الصعيدين الوطني والدولي ،

وإذ تلاحظ أيضا أن القضاء على الفقر ، باعتباره هدفا وطنيا ، استحق أولوية عليا في السياسات المحلية والجهود الإنمائية الوطنية في البلدان النامية ، وأنه يلزم وضع برامج محددة لحل هذه المشكلة ،

وإذ تدرك أن الحالة الاقتصادية الصعبة في البلدان النامية ، التي تزيدها سوءا جوانب محددة في الأوضاع الاقتصادية الدولية ، بما لها من آثار معاكسة ، قد عرقلت عملية التنمية في تلك البلدان وحدّت من قدرتها على الاضطلاع ببرامج اجتماعية واقتصادية من أجل القضاء على الفقر ،

وإذ تدرك أيضا أنه مما يزيد من صعوبة القضاء على الفقر مجموعة من العوامل في البيئة الاقتصادية الدولية تعيق النمو والتنمية في البلدان النامية ، منها تدهور معدلات التبادل التجاري ، واستمرار النزعة الحمائية ، وحدوث انخفاض حاد في التدفقات المالية والرأسمالية ، وارتفاع الاسعار الحقيقية للفائدة ، وانخفاض أسعار سلع أساسية كثيرة ، والعبء الثقيل الذي تمثله الديون الخارجية ،

وإذ تؤكد أن هناك صلة قوية ، في البلدان النامية ، بين الفقر والتنمية والبيئة ، مما يتطلب اتخاذ إجراءات متضافرة ، على جميع المستويات ، لضمان التوصل الى حلول شاملة وفعالة بهدف القضاء على الفقر ،

وإذ تشدد على أن العدد الهائل من الناس الذين يعيشون في فقر في البلدان النامية يشكل ، في حد ذاته ، تحديا للمجتمع الدولي ، وفي الوقت ذاته ، أحد الموارد المحتملة التي يمكن ، عن طريق اتباع نهج ابتكارية جديدة للقضاء على الفقر في البلدان النامية ، أن تدمج في عملية التنمية لتصبح قوة دافعة للنمو والتنمية في تلك البلدان ،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن التعاون الدولي للقضاء على الفقر في البلدان النامية[٨] ؛

٢ - تسلّم بأن وجود بيئة اقتصادية دولية داعمة ، مقرونة بنهج إنمائي موجّه نحو النمو ، أمر حاسم لنجاح الجهود التي تبذلها البلدان النامية في معالجتها لمشكلة القضاء على الفقر ؛

٣ - تطلب الى المجتمع الدولي أن يقوم ، على سبيل الأولوية ، بتعزيز أعماله المتعلقة بوضع برامج عملية المنحى ، ذات نهج قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل ، من أجل القضاء على الفقر دعما لجهود البلدان النامية ذاتها ؛

٤ - تدعو المجتمع الدولي الى اعتماد تدابير محددة بهدف زيادة التدفقات المالية إلى البلدان النامية ، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية ، لدعم الجهود التي تبذلها تلك البلدان للقضاء على الفقر ؛

---

(٨) A/44/467 .

٥ - تطلب إلى الأمين العام أن ينسق الإجراءات العاجلة الملائمة للقيام ، بالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والهيئات الاخرى المتعددة الاطراف ، بوضع برامج محسنة وموسعة وعملية المنحى للتعاون التقني من أجل القضاء على الفقر داخل إطار مؤسسات منظومة الامم المتحدة ، وفقا لسياسات تلك البلدان وأولوياتها واستراتيجياتها ؛

٦ - تدعو الحكومات إلى أن تضمّن عملية الإعداد لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المزمع عقده في عام ١٩٩٢ ، والمؤتمر ذاته ، القضية الحيوية المتعلقة بالقضاء على الفقر ، ودمجها بالقضايا البيئية ذات الصلة ، بغية تعزيز التعاون الدولي بشأن البيئة والتنمية ؛

٧ - تطلب الى لجنة التخطيط الإنمائي ، آخذة في الاعتبار أن مسألة القضاء على الفقر قد أدرجت بوصفها أحد الجوانب ذات الأولوية للتنمية في المخطط الموصى به لإعداد الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع[٩] ، أن تقدم الى اللجنة الجامعة المخصصة لإعداد الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع ، في دورتها التي ستعقد في الفترة من ٤ الى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، مقترحات محددة للعمل على القضاء على الفقر في البلدان النامية في ضوء هذا القرار ؛

٨ - تطلب الى الأمين العام أن يقدم ، بمساعدة اللجان الإقليمية ، الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين تقريرا مرحليا ، وفي دورتها السادسة والاربعين تقريرا شاملا يتضمن ، في جملة أمور ، ما يلي :

(أ) تحليل للتأثيرات المتنوعة التي تحدثها الاوضاع الاقتصادية الدولية المعاكسة على اشتداد الفقر في البلدان النامية ؛

(ب) موجز لخبرة للبلدان النامية فيما يتعلق بالقضاء على الفقر ؛

(ج) توصيات محددة باتخاذ تدابير فعالة على صعيد السياسة العامة من أجل القضاء على الفقر بصورة عاجلة ودائمة وفقا لهذا القرار ؛

---

(٩) انظر A/C.2/44/L.11 ، المرفق .

(د) بيان عن تنفيذ هذا القرار ؛

٩ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتيها الخامسة والأربعين والسادسة والأربعين بندا بعنوان "التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية" .

مشروع القرار الثاني

تنمية الموارد البشرية لأغراض التنمية

إن الجمعية العامة ،

إذ تؤكد أن الانسان هو محور جميع الأنشطة الإنمائية ،

وإذ تدرك أن تنمية الموارد البشرية مفهوم واسع يضم عناصر جمّة ويتطلب استراتيجيات وسياسات وخططا وبرامج متكاملة ومنسقة لكفالة تنمية كامل إمكانات البشر ،

وإذ تشير إلى قرارها ٢١٣/٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ بشأن دور العاملين الوطنيين المؤهلين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية ،

وإذ تشير أيضا إلى قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧٣/١٩٨٦ المؤرخ في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، و ٨١/١٩٨٧ المؤرخ في ٨ تموز/يوليه ١٩٨٧ بشأن تنمية الموارد البشرية ،

وإذ تشدد على أن التعليم واكتساب المهارات ورفع مستواها ، وكذلك مواصلة التدريب التقني ، ترتبط ارتباطا وثيقا لا تنفصم عراه بالنمو الاقتصادي والتنمية المتواصلة لجميع البلدان ، ولاسيما البلدان النامية ،

وإذ تؤكد أهمية التعاون الدولي في دعم وتعزيز تنمية الموارد البشرية في البلدان النامية ، وتؤكد أيضا ، في هذا السياق ، الدور القيّم الذي يمكن للتعاون التقني ، ولا سيما التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، أن يؤديه ،

وإذ يساورها بالغ القلق لأن الاثر السلبي للحالة الاقتصادية الدولية في الثمانينات على البلدان النامية ، وتدابير التكيف الناتجة عن ذلك ، قد أدت إلى إجراء تخفيضات كبيرة في النفقات الوطنية ، بما في ذلك النفقات في قطاعات حاسمة بالنسبة لتنمية الموارد البشرية ، وفي هذا الخصوص ، لأن طول مدة تخفيض الاستثمار في تنمية الموارد البشرية سيحدث آثارا خطيرة بالنسبة لتواصل النمو والتنمية ،

١ - تؤيد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢٠/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٨ تموز/ يوليه ١٩٨٩ بشأن تنمية الموارد البشرية ؛

٢ - ترحب بما قدمه من مساهمات في وضع مفهوم تنمية الموارد البشرية ، كل من إعلان الخرطوم : نحو نهج للانتعاش الاجتماعي - الاقتصادي والتنمية في افريقيا محوره الانسان[١٠] ، وخطة عمل جاكارتا بشأن تنمية الموارد البشرية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ[١١] ، والإطار الافريقي البديل لبرامج التكيف الهيكلي من أجل الانتعاش والتحول في الميدان الاجتماعي - الاقتصادي[١٢] ، والبلاغ الصادر عن الاجتماع العاشر لمؤتمر رؤساء حكومات بلدان اتحاد منطقة البحر الكاريبي المعقود في غراندي آنسي[١٣] ؛

---

(١٠) A/43/430 ، المرفق الاول .

(١١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٨ ، الملحق رقم ١١ (E/1988/35) ، الفصل الرابع ، القرار ٢٧٤ (د - ٤٤) للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ .

(١٢) A/44/315 ، المرفق .

(١٣) A/44/477 ، المرفق .

٣ - تشدد على أن الجهود المبذولة لتنمية الموارد البشرية ينبغي أن تهدف إلى تحقيق الفعالية القصوى لجميع وسائل التنمية الشاملة للبشر حتى يصبحوا ، فرديا وجماعيا ، قادرين على تحسين مستوى معيشتهم ؛

٤ - تشدد أيضا على أن السعي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المتواصلة للبلدان النامية ، ينبغي أن يتم في إطار هذا الهدف ، وأن تنمية الموارد البشرية ، في حد ذاتها ، هي وسيلة محددة لتحقيق أهداف اقتصادية بعينها ؛

٥ - تشدد كذلك على ضرورة مواصلة تعزيز وتوسيع قاعدة الموارد البشرية للبلدان النامية من أجل تمكينها من مواجهة تحديات التنمية والتغيير التكنولوجي المتسارع لكي تحقق التنمية المتواصلة ؛

٦ - تؤكد الحاجة إلى وضع استراتيجيات لتنمية الموارد البشرية موجهة نحو الطلب ، بغية تشجيع البرامج الرامية إلى حمل الناس على رفع مستوى معارفهم ومهاراتهم وتمكينهم من تحقيق تطلعاتهم ، وفي هذا السياق ، تؤكد كذلك الحاجة إلى إيلاء الانتباه إلى القيود المفروضة على العمالة التي تعمل ضد أضعف الفئات ؛

٧ - تؤكد أيضا الأهمية البالغة لتنمية الموارد البشرية على جميع المستويات ، وتقوية القدرات العلمية والتكنولوجية للبلدان النامية بغية التغلب على التحديات الاقتصادية الراهنة والاستفادة من الفرص التي تتاح في الاقتصاد العالمي ؛

٨ - تؤكد من جديد أن تعليم المواطنين وتدريبهم ، بما في ذلك أضعف الفئات ، يمثلان جزءا لا يتجزأ من تنمية الموارد البشرية وأهم عنصر فيها ، وتؤكد ضرورة زيادة تدفق الموارد إلى البلدان النامية للقيام بهذه الأنشطة ؛

٩ - تؤكد ضرورة أن تشمل استراتيجيات تنمية الموارد البشرية تدابير داعمة في مجالات حيوية ومناسبة كالصحة والتغذية والمياه والمرافق الصحية والإسكان والسكان ؛

١٠ - تؤكد أيضا أن القطاع العام عنصر أساسي في نمو البلدان النامية وتنميتها ، ومن ثم فإن من المستصوب خلال عملية زيادة فعالية القطاع العام ، أن تبذل جهود لتشجيع فرص عمالة جديدة ومثمرة حتى يتسنى تقليل أي آثار ضارة على المستويات العامة للعمالة إلى أدنى حد ممكن ؛

١١ - تؤكد كذلك أن السياسات والخطط والبرامج الموضوعة في البلدان النامية لتنمية الموارد البشرية ينبغي أن تركز على جملة أمور منها توليد العمالة في جميع القطاعات ، بما في ذلك الأعمال الحرة وتنظيم المشاريع ؛

١٢ - تشدد على الحاجة ، عند وضع الاستراتيجيات والبرامج لتنمية الموارد البشرية ، إلى تكثيف الجهود من أجل إدماج المرأة بصورة كاملة في عملية التنمية وإيجاد الفرص لها ، وكذلك إلى تكثيف الجهود لادماج الشباب والفقراء بصورة كاملة في عملية التنمية ، وتهيئة الفرص لهم للمشاركة فيها ، سواء بوصفهم مستفيدين منها أو عناصر فاعلة فيها ؛

١٣ - تشدد أيضا على أهمية تنمية الموارد البشرية في توسيع بناء القدرات المحلية للبلدان النامية في ميداني العلم والتكنولوجيا ؛

١٤ - تشدد كذلك على ما للمواطنين المؤهلين من أهمية حيوية في تعزيز بناء القدرات في البلدان النامية ، وتطلب ، في هذا السياق ، الى المجتمع الدولي أن يوجه الاهتمام اللازم الى المشكلة الخطيرة المتمثلة في نزوح الكفاءات من البلدان النامية ؛

١٥ - توافق على تصميم ووضع برامج للتكيف الهيكلي تحظى بدعم دولي كي تُحدث ، في جملة أمور ، أثرا إيجابيا على تنمية الموارد البشرية في البلدان النامية ؛

١٦ - تطلب إلى المجتمع الدولي ، بما في ذلك المؤسسات المالية والانمائية المتعددة الاطراف ، دعم ما تبذله البلدان النامية من جهود لتنمية الموارد البشرية ، وفقا لأولوياتها وخططها الوطنية ، وذلك من خلال جملة أنشطة منها الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة ؛

١٧ - تدعو اللجنة الجامعة المخصصة لاعداد الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع الى أخذ هذا القرار في الاعتبار لدى وضع الاستراتيجية الجديدة ؛

١٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين تقريرا عن تنمية الموارد البشرية يتضمن تقييما للتأثير السلبي المترتب على الأزمة الاقتصادية الراهنة التي تواجهها البلدان النامية فيما تبذله من جهود لتنمية الموارد البشرية ، وتوصيات باتخاذ تدابير على صعيد السياسة العامة للنهوض بتنمية الموارد البشرية في البلدان النامية ، وطرق ووسائل زيادة الدعم المقدم من المجتمع الدولي ، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو ، لتنمية الموارد البشرية في البلدان النامية ؛ واضعا في اعتباره ، في جملة أمور ، التقرير الذي طلبه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٢٠/١٩٨٩ ونتائج المؤتمر العالمي للتعليم من أجل الجميع المقرر عقده في بانكوك في آذار/مارس ١٩٩٠ .

*

* *

٢٣ - كما توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروعي المقررين التاليين :

مشروع المقرر الاول

مؤتمر دولي معني بالتدابير النقدية والمالية لأغراض التنمية

تقرر الجمعية العامة إرجاء النظر في مشروع القرار المعنون "مؤتمر دولي معني بالتدابير النقدية والمالية لأغراض التنمية"(١٤) الى دورتها الخامسة والاربعين .

---

(١٤) A/44/746/Add.11 ، الفقرة ٣ .

مشروع المقرر الثاني

تقرير الأمين العام عن قضايا النقد الدولية الراهنة

تحيط الجمعية العامة علما بتقرير الأمين العام عن قضايا النقد الدولية الراهنة[١٥].

- - - - -

(١٥) A/44/631 .